6 يوليو، 2020

كلمة المجتمع المدني في افتتاح مشاورات أبو ظبي للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية

تلقيها السيدة مريم الرويعي

أيتها السيدات والسادة،

أصحاب السعادة،

بداية نود ان نشكر دولة الامارات وحوار أبو ظبي لفتح مساحات حوار تجمع ممثلي الحكومات، والمجتمع المدني، وأصحاب العمل والسلطات المحلية على نطاق اقليمي. ان التغير الطارئ على معادلة المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، والتركيز بشكل رئيسي على الهجرة من منظور اقليمي من شأنه أن يغني نقاشاتنا وان يسهل طرح مبادرات وحلول فعالة لبعض التحديات التي نواجها جميعا. ونأمل ان يتم الابقاء على هذه المعادلة الجديدة في المنتديات اللاحقة لقمة أبو ظبي عام 2021.

بدءا من يناير 2020، وتحضيرا لهذا اللقاء، عقد المجتمع المدني العربي والمجتمع المدني الاسيوي 9 لقاءات هدفها التشاور حول المواضيع الستة التي تتناولها المشاورات الاقليمية. وقد ضمت المشاورات أكثر من 250 ممثل عن المجتمع المدني.

وفيما خص المواضيع الثلاث التي تتناولنا مشاورانتا اليوم، أي بناء الشراكات، وحوكمة الهجرة، واستخدام التكنولوجيا، يطرح المجتمع المدني في المنطقة النقاط التالية، لعلها تكون بداية عصف ذهني مشترك نقوم به خلال الايام القادمة:

<u>(في ما يتعلق ب) بناء الشراكات:</u>

ان اتجاه المنتدى العالمي للهجرة والتنمية للتركيز على بناء الشراكات يعكس نية جماعية وارادة سياسية للانتقال من مرحلة تشخيص المشكلة الى مرحلة ايجاد حلول فعالة وخلاقة. **فلنتجرأ اليوم ان نجعل من هذه الخطوة نقلة نوعية لوضع شراكات حقيقية يتساوى فيها جميع الاطراف، ولنتجرأ أن نتناول المواضيع الصعبة بروحية الشراكة واستنادا الى معايير حقوق الانسان.**

وكمثال على بعض المواضيع الجوهرية التي يجب ان تطالها شراكتنا،هي مسألة أجور العمال العائدين الى بلادهم جراء أزمة كوفيد 19. فقد شهدت المنطقة عودة أعداد هائلة من العمال المهاجرين الذين خسروا وظائفهم، وقد شكلت سرقة الاجورواحدة من ابرز المشاكلات. ونرى دورا فاعلا للشراكات ما بين الحكومات بلدان المقصد والمنشأ والبعثات الديبلوماسية والمجتمع المدني ومنظمات المهاجرين ومنظمات الامم المتحدة، والقطاع الخاص، لايجاد حلول فعالة لسرقة الأجور وتسهيل حصول العمال المهاجرين على تعويضاتهم ومستحقاتم. فالشراكة هنا تكمن في وضع أطر تنظيمية ملائمة، وتوثيق الحالات وتأمين المساعدة الضرورية، وتأمين الوصول الى العدالة. ونأمل ان تكون هذه الشراكة واحدة من مخرجات قمة أبو ظبي هذا العام.

ويجب ايضا ان نعمل سوية لوضع شراكات لتسهيل اعادة اندماج العمال المهاجرين العائدين الى أوطانهم، مما يتخلل ذلك من توثيق العائدين واحتياجاتهم، وتأمين الدعم النفسي والاجتماعي، والاعتراف بمهاراتهم وخلق فرص عمل لائقة تتناسب مع مؤهلاتم، وتأمين الوصول الى العدالة والانتصاف، وتسهيل عودتهم الى وظائفهم في دول المقصد اذا ما أصبحت هذه الوظائف متاحة مرة اخرى. وهنا أيضا، يتطلب نجاح هذه الشراكات تظافر جهود دول المنشا والمقصد والسلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

<u>(في ما يتعلق ب) حوكمة الهجرة:</u>

أولا، وعلى الرغم من ان جائحة كورونا لم تأتي باي جديد من حيث احداث تغيرات جذرية في حوكمة الهجرة، فقد اتت الازمة لتكشف عن بعض الشوائب في سياسات التوظيف القائمة حاليا. فقد كان العمال المهاجرين العاملين في القطاعات غير الرسمية الفئة الاكثرتضررا من خسارة الوظائق واقتطاع الاجور. ولعل هذه ايضا فرصة لنعيد النظر بهذه السياسات وللعمل على تنظيم القطاع غير الرسمي وتامين الحماية الاجتماعية لكافة العمال والتركيز على القطاعات التي لا طالما كانت خارج منظومة الحماية كالعمل المنزلي. ويحتم ذلك أيضا العمل على وضع خطط واضحة لتصحيح الاوضاع للعمال غير الموثقين.

ثانيا، وفي ما يختص بالعمال غير الموثقين بشكل خاص، فقد أظهرت هذه التجربة ان العديد منهم هم ممن يقومون بالاعمال الضرورية أو ما سمي بالEssential Workers -أي العمال الضرورين لسيرورة الاقصاد والحياة اليومية . كما أظهرت هذه الازمة استعداد الدول تأمين الرعاية الصحية والخدمات بشكل عام بغض النظر عن الوضعية القانونية. ويشكل هذا اعترافا لدور هؤالاء في بناء مجتمعات دول المقصد. ومن هنا يجب الانطلاق للعمل على ضمان التساوي في الحقوق والوصول الى الخدمات في مرحلة ما بعد الازمة. ويمكن العمل على ذلك عبر شراكات ما بين المجتمع الاهلي و السلطات المحلية والسلطات المركزية هدفها تسهيل

الوصول الى هذه الشريحة من العمال المهاجرين وبناء الثقة ونشر المعلومات وتأمين الخدمات الضرورية.

أما على صعيد السياسات الدولية، ربما هذه هي اللحظة المناسبة لاعادة النظر بالتميز القائم بفعل اللممارسة ما بين العمال النظاميين وغير النظامين. **وقد تكون هذه المشاورات الفرصة المؤاتية لطرح مبادرة كهذه ولتفعيل التعاون الدولي حول هذا الموضوع.**

ثالثا، علينا التركيزأيضا على اصلاح عملية استقدام العمال المهاجرين، لما لذلك من أثر كبير على العمال انفسهم، وافراد أسرهم، وأصحاب العمل أيضا. وفي سياق أزمة كورنا واضرار عدد كبير من العمال أصحاب المهارات العودة الى بلدانهم، يمكن طرح مبادرات مشتركة ما بين الحكومات وأصحاب المصلحة لتسجيل العائدين والاعتراف بمهاراتهم، وتسهيل اعادة استقدامهم الى الدول المقصد. ومن شأن مبادرة كهذه ان تحد من عمليات الغش والاستغلال التي سستكاثر بفعل الازمة الاقتصادية وازدياد المنافسة على فرص العمل.

<u>استخدام التكنولوجيا:</u>

غيرت الازمة الحالية طبيعة النقاش حول دور التكنولوجيا في هجرة العمل. فالتكنولوجيا أصبحت مكوننا أساسيا لاستمرار اللاعمال فيما لايزال العالم يصارع الوباء. وأصبحت التكنولوجيا عنصرا اساسيا لضمان سلامة العمل. فمن يستطيع ان يكمل عمله عبر استخدام التكنولوجيا هو أقل عرضة لخطر الوباء.غير أن العدد الاكبر من العمال المهاجرين في المنطقة يعملون في قطاعات لم تطلها هذه النقلة الرقمية، اذ ان اداء هذه الاعمال يعتمد الى حد كبير على أداء المجهود الجسدي. لذلك يتوجب علينا ان نبحث في امكانية استخدام التكنولوجيا لضمان ظروف عمل لائقة وامنة وصحية مع التركيز على القطاعات التي لم تطلها هذه النقلة الرقمية.

كذلك، يجب البحث في كيفية استثمار التكنولوجيا لحل المشاكل الاساسية التي تواجه العمال المهاجرين، وهنا نطرح بعض الامثلة:

-أولا، يجب استخدام التكنولوجيا لتسهيل الوصول الى العدالة، وتفعيل تقديم الشكاوى عبر التطبيقات والانترنت، واعتماد المحاكم الرقمية وامكانية الادلاء بالشهادة عن بعد. وقد رأينا مجددا بعض الامثلة الناجحة في عدد من دول المنطقة التي تتجه الى اعتماد بعض نماذج المحاكمات الرقمية والمحاكمات عن بعد جراء وباء كورونا.

ثانيا، يجب استخدام التكنولوجيا لمراقبة شروط العمل: هنا ايضا يمكن استخدام التكنولوجيا للتأكد من دفع الاجور ووضع انظمة حماية الاجور، ولمراقبة عقود العمل والتأكد من عدم

الخداع في عملية الاستقدام. كما يمكن استخدام التكنولوجيا لمراقبة شروط السكن والتزام أصحاب العمل بموجباتهم، ولاتاحة المجال للعمال للتبليغ عن اي خروقات.

أيتها السيدات والسادة،

مما لا شك فيه اليوم أن مجتمعنا الخليجي تعصف به تحديات جمة. فمن ناحية أولى أتت جائحة كورونا والازمة الاقتصادية المترتبة عنها لتكشف عمق اعتماد مجتمعاتنا على العمال المهاجرين الذين يشكلون المحرك الرئيسي لاقتصاد دولنا. أما من جهه ثانية فقد كشفت الازمة أيضا عن مدى تجذر بعض الممارسات الغير لائقة، كمساكن العمال المقتضة وظروف العمل غير الامنة والتي جعلت الجميع وليس فقط العمال المهاجرين عرضة لخطر الوباء وتبعاته.

نحن اليوم امام فرصة حقيقية لتحقيق ما طمحنا اليه في المنتديات السابقة من تقديم حلول بناءة وفعالة. والمجتمع الاهلي بفعل تواجده على الارض وقربه من المهاجرين هو شريك اساسي في تقديم الحلول والعمل على تنفيذها. ونامل ان يكون هذا الحوار بادرة لتمكين المجتمع الاهلي ومنظمات المهاجرين في المنطقة من لعب دورها الاساسي، كشريك حريص على حقوق العمال المهاجرين.